

# بدأ جلسته الختامية

وفريق بناء الدولة:

## أريرها وتوافق أعضاؤها

أحمد النويرة - عضو فريق الحريات :  
تحديد سن زواج الفتيات بـ 18 سنة  
نال إجماع كل المكونات

أقرنا 292 مادة في التقرير الختامي تجسد حقيقة الدولة المدنية

الختامي اعتبرها الخطوة الأولى والصحيحة في طريق الدولة المدنية الحديثة وهو مالم يلق استحسان القوى الرجعية المتطرفة التي تعتبر الدولة المدنية عدوها وتتشدق بشعاراتها من أجل السطوة على أحلام البسطاء.. وعزاً للنويرة تحفظ المؤتمر الشعبي العام على المادة «139» إلى ان الشعب اليمني ولا يمكن ان يصوت المؤتمر أو أحد ممثليه على أي مادة أو بند يضر الوحدة



أكد الأستاذ احمد النويرة عضو مؤتمر الحوار الوطني بفريق الحقوق والحريات ان الفريق قد أقر بالأغلبية قانون تحديد سن الزواج للمرأة بـ «18 عاماً» إضافة الى مواد أخرى تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية ومواد أخرى متعلقة بحقوق المرأة السياسية وحقوقها في الترشح لانتخابات بما في ذلك الرئاسية. وأوضح النويرة في تصريح

أعداء الدولة المدنية انسحبوا وخسروا أمام كل المكونات

للميثاق: ان كل القوى المشاركة قد أقرت تلك المواد والقوانين عدا حزبي الإصلاح والرشاد السلفي الذين رفضا بشكل كامل الموافقة على تلك المواد إلا انها أصبحت مواداً ملزمة للجميع بما في ذلك الإصلاح لأنها حصلت على أغلبية التصويت حسب النظام الداخلي واللوائح.. وقال النويرة : ان فريق الحقوق والحريات قد أقر 292 مادة في التقرير

بمطالب تتعارض مع نص ومضمون المبادرة الخليجية .. ما تعليقكم على ذلك؟

نحن في المؤتمر الشعبي العام شعارنا التمسك بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي، وقد منا رؤانا كاملة ومكتملة دون أي تردد وبدلنا جهداً، ربما نكون المكون السياسي الوحيد الذي بدأ الأعداد الحقيقي لتنفيذ المبادرة واليتها وفقاً لمددتها الزمنية وكنا الأكثر استعداداً للحوار لأننا نؤمن إيماناً كاملاً أنه لا مخرج للوطن إلا بالحوار.. واعتقد أن الأصوات التي تحدثت عنها وتطالب بأشياء خارج سقف المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية هي القوى التي تريد عرقلة الحوار، وهذا هو هدفها الاساسي في هذا الموضوع لأنها وجدت نفسها في الحوار بين قوسين إما نجاح الحوار وتفقد أو تتقلص مصالحها وإما ان تعمل عناوين وتطالب بأشياء خارج سقف المبادرة الخليجية، ونحن في المؤتمر الشعبي العام موقفنا واضح في هذا الأمر ونرفض أي إمداءات سواء أكانت داخلية أم خارجية لا تتوافق مع المبادرة الخليجية لان من وقع على المبادرة الخليجية التزم باليتها وتنفيذها يجب ان يفكر في بنود هذه المبادرة لينفذها كاملة.. وبدون شك من يحاولون إدخال بعض البنود على المبادرة هم لا يؤمنون أصلاً بالمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية ويسعون إلى تعطيل الحوار وإفشال هذه المبادرة.

للحوار ضوابط

ما هي أبرز القضايا الخلافية في فريق بناء الدولة؟

- القضايا الخلافية كثيرة وهي التي تأتي من خارج المبادرة الخليجية، نحن في المؤتمر الشعبي العام لدينا وجهة نظر معينة ولدنا بعض الرؤى قدمناها كاملة وهي تتطرق من سقف المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي ولكن نجد القوى السياسية كثيراً ما يصنفون ويفتكرون أن الحوار ليس له ضوابط، طبعاً ليس له سقف ولكن له ضوابط معينة تحدد ماذا يطرح وماذا يقال وهناك كثير من المسائل طرحت حول الحصانة والعزل السياسي، وهذا أمر لم تتطرق إليه المبادرة الخليجية واليتها، وجاء هذا كنوع من الطرح من بعض القوى السياسية لعرقلة الحوار وشحن النفوس لدى بعض القوى وتعكير الأجواء لانهم رأوا أن الحوار يسير باتجاه إخراج الوطن من أزمته، وأنه سيؤثر على مصالحهم الضيقة.



رفض فصائل بالحراك لمخرجات الحوار.. تضعنا أمام تحدٍ حقيقي

## أدت من خارج المبادرة

الشرقية وسميت عدن والمحافظات المجاورة لها بالمحميات الجنوبية، ولم تدخل إطلاقاً ضمن اتحاد الجنوب العربي، وكنا نقدر موقف السلاطين القعيطي والكثيري والمهري في السابق عندما رفضوا دخول اتحاد الجنوب العربي، وبالتالي ليست لنا علاقة بهذا الاتحاد، وفي السابق ثبت أن هذه المنطقة بكيانها ونظامها وطبيعتها تختلف عن المناطق الجنوبية.

يسعون لتعطيل الحوار

نسمع بين الحين والآخر أصواتاً في مؤتمر الحوار تطالب

الإقليم الشرقي.. هل من جديد في هذا الجانب؟  
تم مباركة بيان الإقليم الشرقي من الداخل والخارج وبالذات في المحافظات المعنية، وهناك أصوات ربما ترفض إقامة الإقليم الشرقي، وهذا أمر يعود لهم وحرية الرأي مكفولة لكل مواطن وعندما تتبع تاريخ اليمن في الماضي حتى أيام الاحتلال البريطاني ستجد أن محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وجزيرة سقطرى لم تكن في نطاق اتحاد الجنوب العربي، ولهذا ربما الاستعمار البريطاني قام بدراسة معينة للبيئة والوضع الاجتماعي في هذه المناطق ووجد أن تبقى هذه المناطق تحت مسمى المحميات

# «فريق صعدة» أنجز 60 قراراً توافقياً.. وفريق «العدالة» اختلفوا في 10 قضايا

ونريد في قضية صعدة ضمان تنفيذ القرارات الـ 60 كحزمة واحدة لا ان يتم انتقاؤها وتنفيذ البعض وإهمال البعض الآخر.

العدالة الانتقالية  
من جانبها قالت سميرة علي قنافة مكون المرأة فريق العدالة الانتقالية : اذا تحدثنا عن الحوار الوطني بشكل عام فهو فعالية وطنية كان لا بد منها كمخرج وحيد للبلاد من الأزمة عبر وضع الحلول والمعالجات لكافة القضايا التي مرت بها اليمن، مؤكدة ان هناك مخرجات رائعة منبثقة عن أعمال الفرق المختلفة في الحوار الوطني.. مرجعة الخلافات التي طرأت في أواخر فترة الحوار الوطني لأسباب منها ان بعض الفرقاء وقفوا عند نقاط خلافية بسيطة كان يمكن تجاوزها اذا نظرنا الى حجم التوافق والقضايا المتفق عليها.. مشيرة الى ان أغلبية القرارات في فريق العدالة الانتقالية تم التوافق عليها وما يقارب 10 ٪ نقاط خلافية، وتمت الطوي على الجميع تجاوز الخلافات والوصول الى حلول توافقية من أجل الوطن ومن أجل تطوعات المواطنين البسطاء الذين يرجون وصول الجميع الى النتائج الايجابية عبر مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته.. ولابد أن تكون المخرجات ملزمة من خلال تبني تنفيذها من قبل الأمم المتحدة والإشراف على عملية التنفيذ والشعب الأخر المواطنين أنفسهم لا بد ان يكونوا جزءاً من الرقابة على تنفيذ تلك القرارات.

أكدت عدد من عضوات مؤتمر الحوار الوطني أن مخرجات ونتائج الحوار ايجابية وتلبي طموحات الشعب اليمني الذي يعد الضامن الأقوى لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. والوقوف صفاً واحداً في وجه من يحاول إفسال أو عرقلة تنفيذ المخرجات..  
وقلن في تصريحات لـ «الميثاق»: ان المواد والقرارات التي لم يتم البت فيها قليلة وأن المتحاورين بشكل عام تجاوزوا خلافاتهم حيالها من أجل مصلحة الوطن.. والى التفاصيل..

سميرة قنافة :  
مخرجات أعمال الفرق تستحق التقدير



هنا، العلوي:  
لدينا تحفظات على التقرير النهائي



نبيلة الزبير:  
المشكلة تكمن في القوى التقليدية التي تخاف على مصالحها



صعدة التي عانت ست حروب طاحنة ومؤلمة ولم تحظ حتى بقرار ان يكون ضاهاها من الشهداء، وهو من ابسط الحقوق وغيرها من الامور.. واختتمت هنا، العلوي حديثها بالقول: لقد دخل انصار الله الحوار ايماناً منهم بأهميته واستيعاباً كاشفة للآراء والوصول الى حلول توافقية، وهم يطمنون كل ما وصل إليه أعضاء الحوار من مخرجات ولكن نريد ضمانات لتنفيذ تلك المخرجات

وايجابية، وأضاف: ما يقلقنا هو الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار، ولهذا ليزال مكون أنصار الله يتحفظ على التوقيع في التقرير النهائي حتى الآن للضغط من أجل ضمانات جادة وقوية لتنفيذ المخرجات.. مشيرة الى أن الحكومة لم تعزز الثقة لدى أبناء صعدة، فحتى الاعتذار جاء لآبناء الجنوب ولم يكن خاصاً بأبناء صعدة ومع ذلك اعتبر من الاجراءات الايجابية تجاه أبناء

الأخت نبيلة الزبير رئيس فريق صعدة قالت : أن مؤتمر الحوار الوطني هو الخيار الوحيد للخروج من الأزمة التي أثقلت كامل البلاد .. مشيرة الى أن المشكله ان تكون في المخرجات او ما انبثق عن المؤتمر الوطني لان المخرجات جيدة ورائعة كمخرجات ولكن المشكله في بعض المكونات التي اتت لتتمركز في دور البطولة بحيث لو فشل مؤتمر الحوار تأتي هذه المكونات كمنفذ وأنا اتحدث عن القوى التقليدية التي تخاف على مصالحها، وقالت الزبير: لقد انبثق من فريق صعدة 60 قراراً ايجابياً نابعا من روح الفريق وتوافقته ولكنه من مرون بمطالب لا أدري الى متى ولماذا لا تطلق المكونات لهذه القرارات العنان لتكون خطوة ايجابية في طريق المعالجات والحلول، وأضافت: ربما كل مكون يريد ان يظهر بخروج مشرف من الحوار أمام جمهوره او حزبه وربما لازل هناك من يحاول استئثار الحوار لبياهي به -كما قلت سابقاً- حين يظهر في موقف البطل المنفذ في حين لو أعلن فشل الحوار.. وأدعو الجميع أن يضعوا مصالح الوطن فوق كل شيء، وأن يحافظوا على جهد الشهور السابقة وان يسعوا لتضمين المخرجات القرارات الـ 60 من قضية صعدة والتي تعتبر بذرة ايجابية في سبيل تحقيق كافة الاستحقاقات.. وأكدت رئيس فريق صعدة أن الشعب هو الضامن القوي لتنفيذ تلك القرارات من خلال الفترة التأسيسية. إلى ذلك قالت هانا العلوي مكون «انصار الله» فريق قضية صعدة :لقد خرجنا بـ 60 قراراً تعتبر من القرارات الهامة وهي بكل محتواها توافقية

أروى عثمان رئيس فريق الحقوق والحريات:

## المخرجات فوق الطموح و«لوبي» التكفيريين فشل

لماذا وما هو السبب؟! لا ندرى...  
وأضافت: عند العودة الى الالاحة الخاصة بمؤتمر الحوار تم التصويت على القانون.. وقد ارتكب «الإصلاح والأرصاد» خطأ كبيراً لانهم انسحبوا بعلم الفريق كامل ولم يعمل شيئاً في الظلام مثلهم، وعملنا كل شيء في الفريق بما يرضي الله سبحانه وتعالى ثم لانهم قد تعودوا على الطبخات والكولسات ولذلك يشعرون أن كل الناس مثلهم.  
لقد كانوا مهولين على عمل «اللوبي» للقيام بتعطيل عمل الفريق، حيث كانوا يأخذون عدداً من الشباب المستقل وشباب مكونات سياسية ومنظمات وعدد من المكونات الأخرى لتعطيل العمل، لكن في تاريخ 2 أكتوبر كان هناك إجماع غير عادي على مواد التقرير الختامي للفريق وأصبح منعزلاً عن الكل .. الإصلاح لم يصوت على القرارات التي هي في صلب الحقوق والحريات وكانوا يريدون اسقاطها عبر لجنة التوفيق، وقد سلمنا النسخة الأولى من التقرير..  
وعلمت رئيسة لجنة الحقوق والحريات أروى عثمان على مخرجات فرق العمل قائلة: كانت المخرجات فوق الطموح ولكنها بحاجة الى ان يستوعبها.. تلك المخرجات تزيد دولة ومنظمات مجتمع مدني يشرف على تنفيذها، واعتقد ان المواطن هو الضمان الأهم لتنفيذها لأنه يجب ان لا يفرط في حقه في الدولة اليمنية المدنية.

قلب فينا يجب أن نبض من جهة الستين أو من جامعة اليمان.. يريدون أن يحوّلونا الى قطيع مثلهم.. هذا ان يتم، لابد ان نركز على التعليم وعدم الإحاقه بساحات ما يسمى ميادين الرب.  
وفيما يتعلق بحرية المعتقد قالت أروى عثمان: كذلك قضية حرية المعتقد واجهنا صراعاً غير عادي مع تلك القوى، لأنها كانت تندر بالويل والكوارث، لأننا كما تدعي نشرع للإلحاد والردة بل انهم قالوا ان تحديد سن الزواج تشريع للفواحش..  
وأكدت أروى عثمان ان كل ما يتعلق بحقوق المرأة.. «الكوتا».. حقوق المرأة المطلقة، الحقوق السياسية كانت مآثر جدل أثناء عمل الفريق وتم تأجيلها أكثر من مرة، ولكن الآن -الحمد لله- حسمت الكثير من القضايا ذات الجدل، وكان أعضاء الأحزاب العقائدية يعملون بأسلوب (اللوبي) وحاولوا التأثير على أكثر من مكون كالشباب والمنظمات والمرأة، وهذا ما حدث من التصويت الأخير حيث نزلت 59 مادة الى لجنة التوفيق ليكون الفريق هو أكثر فريق لديه قضايا خلافية في لجنة التوفيق، فكان في موضع الفريق الثمير للضلع والسخرية، كانوا يريدون اسقاط فريق عمل الفريق وتم تأجيلها أكثر من مرة، ولكن الآن -الحمد لله- حسمت الكثير من القضايا ذات الجدل، وكان أعضاء الأحزاب العقائدية يعملون بأسلوب (اللوبي) وحاولوا التأثير على أكثر من مكون كالشباب والمنظمات والمرأة، وهذا ما حدث من التصويت الأخير حيث نزلت 59 مادة الى لجنة التوفيق ليكون الفريق هو أكثر فريق لديه قضايا خلافية في لجنة التوفيق، فكان في موضع الفريق الثمير للضلع والسخرية، كانوا يريدون اسقاط فريق عمل الفريق وتم تأجيلها أكثر من مرة، ولكن الآن -الحمد لله- حسمت الكثير من القضايا ذات الجدل، وكان أعضاء الأحزاب العقائدية يعملون بأسلوب (اللوبي) وحاولوا التأثير على أكثر من مكون كالشباب والمنظمات والمرأة، وهذا ما حدث من التصويت الأخير حيث نزلت 59 مادة الى لجنة التوفيق ليكون الفريق هو أكثر فريق لديه قضايا خلافية في لجنة التوفيق، فكان في موضع



عملنا في الفريق بما يرضي الله والعقائديون أصبحوا منعزلين..

بجدة أننا ضد الإسلام وضد الله.. وهذا افتراء وكذب.. الله ليس الزنادي وليس الديومي ولا يلمي احد لمحمد ولا محمد قططان ..  
وليسوا الاسلام وليسوا وكلاء على احد.. يجب ان يوقفوا! اهزابهم الفكري للناس خاصة عندما يريد الشخص أن يتحدث عن حقه في العيش بحرية وكرامة، جاءوا ليقمعونا بالافتراءات.. الاسلام في خطر.. الخطر هو انهم الذين تظلون 24 ساعة ترهبون الناس ولا يتحركون حتى عندما نزيد ان نشرب القلص الماء الال بعد ان نعود إليكم «هل نشرب من القلص الذي يقبض او الذي يدون»؟!.. لقد جعلوا كل شيء في حياتنا مرعباً الى درجة انهم يريدون ان كل نبض

لحقوق الإنسان كأنه خروج عن الدين، إلا أنه كلما تحدثنا عن المواثيق الدولية هج هيجهم بأن العقيدة الاسلامية في خطر.. الثوابت، الهوية.. الوطنية في خطر.. لماذا في الاول والاخير.. هذه معاهدات ومواثيق دولية كونية للبشرية كلها فما معنى انكم ايتيم الى الحوار في ظل رعاية دولية واتفاق دولي.. ما معنى أنه عاجب لكم! تشلوا البقش يومياً، وليس عاجبكم حقوق المواطنة المتساوية وتحديد سن الطفولة بـ 18 سنة.. هذا يتعارض مع الشريعة ولكن عندما يأخذون (البقش) والمعونات بالمليارات ليس حراماً.. ما هذه التناقضات، وما هذه العقول المرعية.. لاننا كلما فتحنا أفواهنا يريدون تكميننا بتهمه أننا نحمل فكر أوروبا وغرباً «اعقلوا.. اعقلوا.. اعقلوا» متى حرية المعتقد نشرع للإلحاد.. والخطر انهم يهيجون الناس داخل المساجد ضدنا وأصبحنا وكأننا لسنا في صراع مع القوى التقليدية المتطرفة وإنما في صراع مع الله، وهذه هي الخطورة، لأنه ممكن أي شخص يكفرنا ويبيع دمانا

أكدت الأستاذة/ أروى عثمان رئيس فريق الحقوق والحريات أن المشكله ليست داخل فريق الحقوق «الاسلامي»، وهذه المشكله لا تعكس نفسها في اليمن فقط وإنما على الدول التي تشتري في هذه المنظومة أو بالأحرى منظومة وكلاء «أرحم الراحمين»، كما يقال، وأبرز القضايا التي كانت محل خلاف هي المواطنة المتساوية فقد كانت محل جدل غير عادي لانهم لا يريدون مواطنة متساوية ويريدونها بنداً دستورياً فقط كعنوان «المواطنة المتساوية» لكن الأهم ماذا بعد..؟ لابد من تفاصيل كتجريم التمييز باللون أو الجنس والعقيدة.. أو الاري السياسي أو حتى العاقبة، ولكن بعد جهد جهيد استطعنا تجاوز هذه القضية، كما أنه من أهم القضايا التي كانت محل خلاف تجريم التمييز، إضافة الى أن بعض الأخوة العقائديين لديهم عقدة من قانون تحديد سن الزواج الذي دخلنا في جدل حوله طيلة ستة أشهر.  
وعلى الرغم من أننا جئنا بالمنظمات الدولية وحاولنا ان نوعيم جئنا نماذج من الفتيات اللواتي تعرضن للعنف لانهم تزوجن وهن صغيرات واتهمت طوطنهن، وهناك نماذج صارخة على تلك الانتهاكات التي وقعت باسم الشريعة والثقافة التقليدية التي استغلها «الاسلامويون»، واعتبروا أن الخروج عن هذا التراث، كأنه خروج عن الشريعة الاسلامية وان العمل بمواثيق الامم المتحدة